المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

وزارة التجارة الداخلية و حماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
الديوان العام
الرقم: ٤١٦٤١
التاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧
الى شركات

الرقم: ٦٠٢٥
التاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨
اسم الدائرة شركات

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لشركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.س.ع

المنعقد بتاريخ 2021/6/22

الجلسة (الأولى +الثانية)

في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الموافق لـ 2021/6/22 عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية) اجتماعها في فندق الشيراتون في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين وفق أحكام المواد 150-173-176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها مرتين في النشرة الالكترونية لصحيفتين يوميتين وفق الآتي:

-جريدة الثورة العدد/305/،السنة الأولى،تاريخ2021/6/6،والعددرقم/306/،السنة الأولى، تاريخ 2021\6\7.

-جريدة البعث العدد/300/تاريخ 2021/6/6، والعدد رقم /301/، تاريخ 2021/6/7.

كما تم الالتزام بأحكام المادتين 179و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، حيث سجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أسماء أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى المصرف أصولاً .

ترأس الجلسة الدكتورة ديالا الحج عارف بصفتها نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

كما حضر الاجتماع السادة أعضاء مجلس الإدارة السادة: حسان يعقوب ومسعود صالحة ونادر حداد ومصطفى العبد الله الكفري، بالإضافة إلى السيد سلطان الزعبي الرئيس التنفيذي للمصرف.

في حين تغيب السادة: عمار الصفدي وعمرو موسى ومحمد سعيد الدجاني ونضال لطفي أحمد عن حضور الاجتماع بسبب فيروس كورونا، و معوقات السفر، وذلك بعذر مقبول .

كما رشح السادة المساهمين جهاد الكبة والسيدة نوران العيطة وخليل الخشة أنفسهم، كمراقبين تصويت

صورة طبق الأصل
٢٨ حزيران ٢٠٢١

في حينه انسحب لاحقاً المساهم خليل الخشة ، ليتم انتخاب السيد جهاد الكبة والسيدة نوران العيطة كما قبل تصويت بالتزكية .

سعد تعيين المحامي حسن الصمادي مدوناً لوقائع الجلسة.

كما حضر الاجتماع ممثلو الجهات العامة المختصة وهم:

-السيد هيثم الحسين والانسة ربا عساف مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف الصادر عن الوزارة رقم 1/12/3126 تاريخ 21/ 6/ 2021.

-السيد محمود علي باشا والآنسة نور زغلول والسيد أنمار حسن والآنسة رنيم أحمد مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم 16/3526/ص تاريخ 2021/6/14.

السيدة كندة حاتم والأنسة شذى حمندوش مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بموجب كتاب التكليف (رقم 746/ص – إ.م) تاريخ 2021/6/2.

كما حضر الاجتماع أيضا، السيد أحمد رضوان شرابي مدقق الحسابات المنتخب من قبل الهيئة العامة للمصرف عن عام 2020.

وقد بلغت نسبة الحضور **65.07%** من رأسمال المصرف الممثل في الاجتماع وعملاً بالمادة /٢٠١/من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والنظام الأساسي للشركة، فإن الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية لا تعد قانونية مالم يحضرها مساهمون يمثلون 75% على الاقل من أسهم الشركة وعليه تم تأجيل موعد انعقاد الاجتماع الجلسة الثانية إلى الساعة الثانية عشر من نفس اليوم كون النصاب يعتبر قانوني في حال حضرها مساهمون يمثلون 40% على الأقل من الأسهم المكتتب بها.

هذا وفي تمام الساعة الثانية عشر افتتحت الجلسة من قبل رئيسة الجلسة السيدة الدكتورة ديالا الحج عارف مرحبة بالسادة المساهمين والسادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والسادة ممثلي مصرف سورية المركزي والسادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مع التذكير بإسماء السادة مراقبي التصويت ومدون وقائع الجلسة، مبينة أن نسبة الحضور قد بلغت **65.34%** وبالتالي يعتبر النصاب قانوني للجلسة .

وعليه صادقت رئيسة الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى سجلات الادارة.

وبعد التأكد من مراعاة أصول تطبيق القانون، أعلنت رئيسة الجلسة قانونية الجلسة في ضوء توافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المساهمون المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع

الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وعن مهل الحضور والنشر وغيرها وأقرو صحة الدعوة ووافقوا عليها .

بدأت رئيسة الجلسة بتلاوة جدول الأعمال و الذي تضمن الأمور الواجب مناقشتها لاتخاذ القرار فيها اللازم بشأنها، وهي كما يلي :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة .
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. انتخاب مدققي الحسابات وتحديد تعويضاتهم.
5. اقرار تعيين السيد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري عضو مجلس ادارة ممثلاً عن نفسه في المركز الشاغر لشغور العضوية عن الفترة المتممة لولاية المجلس التي تنتهي في 2024/10/26.
6. المصادقة على تعويضات مجلس الإدارة لعام 2020 والبحث في تعويضات عام 2021.
7. تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .
8. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31 .
9. زيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة / 3.150.000.000 / ل.س عن طريق ضم الأرباح المدورة أي ما يعادل نسبة 60% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /8.400.000.000 / ل.س وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية بالإضافة إلى تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي.

بعد تلاوة جدول الأعمال، تمت المصادقة عليه من قبل المساهمين.

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

تلت رئيسة الجلسة تقرير مجلس الإدارة ، والذي تضمن استعراض ما تم انجازه والنتائج التي حققها المصرف حتى نهاية عام 2020 على مختلف الأصعدة وخطة المصرف لعام 2021 ، كما تضمن تقرير مجلس الادارة التطورات والأحداث الرئيسية التي مرت على المصرف خلال عام 2020 ، حيث شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2020 بداية أزمة اقتصادية كبيرة بسبب تبعات فيروس كورونا لجهة اتخاذ إجراءات الإغلاق وتعليق أعمال الفعاليات الاقتصادية بدءاً من شهر آذار 2020 مع إعلان مصرف سورية المركزي عدداً من الإجراءات من أجل التخفيف قدر الامكان من تبعيات هذه الاجراءات الاحترازية المتخذة في حين التزم المصرف بالإجراءات المشار إليها وتمكن من التعامل معها بمسؤولية عالية، ونتيجة لتنوع مصادر الإيرادات في أعماله تمكن من تحقيق نتائج طيبة ليحقق أعلى إيرادات تشغيلية ما بين المصارف التقليدية.

كما بينت رئيسة الجلسة أن المصرف حقق أرباحاً قبل الضريبة مقدارها /43.02/ مليار ليرة سورية منها أرباح تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة بقيمة /38.2/ مليار ل.س ليصبح الربح التشغيلي /4.8/ مليار ل.س، بينما بلغت الأرباح التشغيلية الصافية بعد الضريبة /3.8/ مليار ل.س وهي أعلى نتيجة يحققها المصرف مقارنة بباقي المصارف التقليدية، و ذلك بالرغم من كل الظروف الصعبة خلال عام 2020.

هذا وقد انعكست النتائج المتحققة بشكل إيجابي على المؤشرات الأساسية لأداء المصرف حيث بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 117% ونسبة كفاية رأس المال 44.18% وهي تزيد عن النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي ولجنة بازل، الأمر الذي يظهر القوة المالية للمصرف وقدرته على الحفاظ على تحقيق الربحية، هذا إضافة إلى المحافظة على معدلات عوائد جيدة مقارنة بنسبة الديون غير المنتجة.

كما بينت رئيسة الجلسة بأن المصرف قد تمكن خلال العام من تحقيق نمو في إجمالي الدخل التشغيلي (دون تقييم مركز القطع البنيوي) بنسبة 134% ليصل إلى /11/ مليار ليرة سورية نتيجة النمو في صافي دخل الفوائد والعمولات. وتعكس النتائج المالية الأخرى متانة المركز المالي، إذ بلغ مجموع الموجودات بنهاية العام /334/ مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها 90.3% عن عام 2019، فيما ارتفع رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية بمقدار /12.1/ مليار ل.س ليصل إلى /60.2/ مليار ليرة سورية بزيادة نسبتها 25% عن العام السابق، كما بلغت إجمالي حقوق الملكية /68.1/ مليار ليرة سورية مقابل /26.1/ مليار ل.س في نهاية عام 2019.

كما بلغت القيمة السوقية لسهم المصرف 735.54 ل.س بنهاية عام 2020 مما جعل القيمة السوقية Market Capitalization لأسهم المصرف تصل إلى 38.6 مليار ليرة سورية.

و أكدت رئيسة الجلسة أنه و ضمن هذا الإطار وتوازياً مع انتهاج سياسة إعادة الإعمار والتوجه الحكومي نحو تعزيز إقراض الشركات المتوسطة والصغيرة مع الأخذ بالاعتبار استمرار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني عموماً على المدى المنظور، فقد تم اعتماد خطة عمل طموحة تتوخى أقصى درجات الحيطة والحذر أساسها تنمية وتنويع المحفظة الائتمانية في ظل الفرص المتاحة مع ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوخي أفضل فرص الاستثمار، وسنواصل مسيرتنا متطلعين بأمل إلى آفاق مستقبل أفضل.

وبهذه المناسبة تقدمت رئيسة الجلسة بخالص الشكر لحكومة الجمهورية العربية السورية وإلى كافة مؤسساتها الرسمية وخصت بذلك مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية على جهودهم ودعمهم المتواصل. كما تقدمت بالشكر والامتنان لكافة المُساهمين وعلى رأسهم الشريك الاستراتيجي (بنك الإسكان) والمودعين والعملاء على ثقتهم الغالية، معبرة عن الاعتزاز بالعلاقة معهم. كما توجهت بالشّكر والتقدير إلى أعضاء مجلس الإدارة لدورهم الأساسي

وعطائهم المستمر وإلى كافة موظفي الإدارة التنفيذية في مختلف مواقع عملهم على جهودهم المخلصة ومثابرتهم و سعيهم المتواصل لتحقيق أهداف وتطلعات المصرف .

ختاماً تمنت رئيسة الجلسة لهذه المؤسسة الرائدة المزيد من التطور والتقدم والازدهار بما يخدم بلدنا الغالي مع استمرار نموه ورفعته في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد حفظه الله ورعاه وأشارت إلى أن رسالة سيادته في الزيارات المتتابعة إلى المناطق الصناعية في سورية في المرحلة الأخيرة الراهنة قد وصلت إلى مجلس الإدارة، كون النشاط الاقتصادي سيركز على القطاع الصناعي و طبعاً دون إهمال للقطاعات الأخرى.

كما طرحت رئيسة الجلسة آلية مناقشة بنود جدول أعمال من قبل السادة المساهمين و بحيث يتم تحديد مدة محددة لكل مساهم بما لا يزيد عن ثلاثة دقائق فقط للمساهم الواحد ، مع التأكيد على التقيد ببنود جدول أعمال الإجتماع ، وقد تمت الموافقة بأغلبية المساهمين الحاضرين بالاجتماع على الآلية .

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها

قام السيد أحمد رضوان شرابي –مدقق الحسابات-بتلاوة تقريره على الهيئة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، مبيناً بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون

الأول لعام 2020 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة وللإرشادات والتوجيهات ذات الصلة وتعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وأوصى بالمصادقة عليها ، كما أوضح خلال عرضه بعض النقاط الرئيسية الخاصة بالملاحظات والإيضاحات الواردة في التقرير والتحفظات المذكورة فيه .

البند الثالث: مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وفق ما ورد فيهما، فأبدى الحضور رضاهم عن نتائج أعمال الشركة.

كما جرت مناقشة الأرباح والخسائر، و التي بلغت في عام 2020: 41,997,837,711 ليرة سورية منها أرباح مدورة محققة بقيمة: 3,418,978,162 ليرة سورية، وأرباح مدورة غير محققة بقيمة: 55,505,480,050 ليرة سورية مع اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال إصدار أسهم مجانية بقيمة 3,150,000,000 ليرة سورية عن طريق ضم الأرباح المدورة.

في حين استفسر المساهم السيد محمد عدنان محمد أمين الافندي /1200/ سهم، عن ماهية خدمات الخزينة والاستثمار؟

حيث بين مدقق الحسابات بأن هذه الخدمات التي تتم خلال السنة تخضع لأسس و ضوابط وتعليمات ناظمة من قبل هيئة الأوراق المالية، وهي خدمات لها إجراءاتها وضوابطها وفقاً للمعيار المالي ومحاسبي، كما أن هذه الاستثمارات تصنف ضمن أكثر من بند و كل هذه المواضيع تخضع لأسس ومعايير ،ويجب أيضاً أن تطرح في الحسابات وفق منهجية معينة.، والمصرف كان ملتزم بذلك من جانبها طلبت رئيسة الجلسة من مدقق الحسابات طرح مثال عملي عن ذلك للتوضيح أكثر، حيث بين مدقق الحسابات بأن هذه الخدمات تعني بعمليات شراء و بيع القطع الأجنبي .

في حين أكدت رئيسة الجلسة بأن المقصود من ذلك هو الإيرادات المتأتية من إدارة مراكز القطع بالمصرف.

كما تحدث المساهم السيد خليل إبراهيم الخشي/531/سهم شاكراً مجلس الإدارة ورئيس الجلسة على إدارة الجلسة بشكل سليم، وأشار أن أكثر ما يهم المساهمين هو سعر السهم في سوق الأوراق المالية و قرار توزيع الأسهم مجانية كان إيجابياً مقارنة بالتوزيعات النقدية ، ما ينعكس على المساهم بشكل أفضل.

من جانبه المساهم السيد جهاد الكبة /35.241/سهم، شكر بداية الشريك الاستراتيجي (بنك الاسكان) ومجلس الإدارة و أ. سلطان الزعبي على النتائج الإيجابية التي حققها المصرف خلال العام، وتمنى النجاح والتوفيق للأستاذ فادي جليلاتي بمنصبه الجديد كرئيس تنفيذي للمصرف، مع اقترحه بحصر عملة مركز القطع البنيوي بالدولار أو اليورو فقط، مع الابتعاد عن العملات الأخرى .

المساهم السيد عمر هاني الحسيني /7.700/سهم استهل حديثه بالمباركة للسيد فادي جليلاتي لاستلامه منصب الرئيس التنفيذي للمصرف، مع الإشارة إلى ما تمت مناقشته باجتماع الهيئة العامة الماضي في تشرين الأول من العام الماضي فيما يتعلق بمقترح توزيع الأرباح و استرداد مبلغ 6 مليون دولار من الشريك الاستراتيجي (بنك الاسكان)، بالإضافة إلى حجم المخصصات و التي قدرت بحدود ثلاثة مليارات وستمائة، والتي تم عكسها وهي غير مدرجة ضمن النتائج المالية الحالية، كما أشار إلى أن توزيع الأرباح هو أمر جيد، لكنه لم يعطي نتيجة إيجابية على سعر السهم، وهذا مرده إلى فشل الإدارة السابقة، كذلك تحدث عن قرض شركة السكر وهي قضية أساسية ويجب على الشريك الاستراتيجي (بنك الاسكان) أن يتحمل تبعات هذه الكفالات . بالإضافة إلى استفساره عن ما آلت اليه التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة والبالغة بحدود 23 مليار تقريباً وهي مصنفة حسب المعيار \9\ درجة عاشرة ديون رديئة، ومحجوز لها مخصصات تقدر بـ عشرة مليار وتسعمئة مليون، وهذه أرقام كبيرة، وتمنى على مجلس الإدارة حل هذا الموضوع، كذلك

ساف أن حجم الأرباح جيد، ولكن وجود نفقات ورسوم بالنسبة لإجمالي الإيرادات التشغيلية بالتالي
يجة تظهر رقم سلبي .

ل **جانبها اعترضت** رئيسة الجلسة على مصطلح فشل الإدارة السابقة وعلى هذا التقييم الجائر من
ل المساهم لجهة الإدارةفي ظل وجود أرباح موزعة على المساهمين ، وفيما يتعلق بحجم العمولات
فوائد الدائنة وفي ظل جائحة كورونا مع لحظ نتيجة المصرف كونه الأول بالأرباح بالتالي ما
رق له المساهم غير صحيح، خاصة وأن الإداراة السابقة قد تم الثناء عليها من قبل ذات المساهم و
كثر من مرة في أكثر من هيئة عامة ، وقد تم الحصول من قبل الهيئات العامة على إقرار للبيانات
الية مع إبراء للذمم. أما فيما يتعلق بالمخصصات و مستجدات قرض شركة السكر فقد دعت
ئيسة الجلسة المساهمين المهتمين لحضور جلسة في المصرف الدولي للتجارة والتمويل للإطلاع
على المحاولات المتخذة من قبل المصرف لتجاوز العقوبات المفروضة وعلى محاولات مصرف
سورية المركزي لحل قضية السكر التي تؤثر على كامل القطاع المصرفي السوري وليس فقط على
لمصرف الدولي للتجارة والتمويل. مع تقبل كافة المقترحات المقدمة .

كما **تحدث** المساهم السيد وليد محمد مرعي الأحمر /6.823/ سهم: مسجلاً اعتراضه على آلية
لمناقشة من حيث تحديد مدة زمنية لكل مساهم كما استفسر عن الموضوع الذي أثير في العام
لماضي فيما يخص البدلات التي تقاضاها الرئيس التنفيذي كبدل عن حضور اجتماعات اللجان
التنقلات ولم يكن هناك إجابة في حينه .

حيث اعترضت رئيسة الجلسة بأن من غير المقبول أصلاً الخوض بأية مواضيع غير مدرجة ضمن
جدول الأعمال راجية منه التقييد ببنود جدول الأعمال .

كما استفسر المساهم السيد وليد الاحمر حديثه عن حجم المخصصات الكبيرة وعن نتائج قرض
شركة السكر، وتمنى أن ينظر الشريك الاستراتيجي (بنك الإسكان) بالدعم والاهتمام كذلك استفسر
حسبما سمع عن وجود مطالبات ضريبية فرضت على رواتب الرئيس التنفيذي أ.سلطان ونائبه أ.
احمد عليوات، وذلك بمبالغ كبيرة، وتمنى ايضاً على الشريك الاستراتيجي (بنك الاسكان) أن يتحمل
هذه الضرائب عوضاً عن المصرف، كما قدم التهنئة للسيد فادي جليلاتي لاستلامه منصب الرئيس
التنفيذي بالمصرف.

من جانبها قدمت رئيسة الجلسة دعوة للمساهم وليد محمد مرعي الأحمر لحضور جلسة في
المصرف لإجابته على كافة الإستفسارات و إطلاعه على المحاولات المتخذة من قبل المصرف
لتجاوز العقوبات وكافة المعوقات الأخرى. ومجلس الإدارة منفتح على أية مقترحات التقدم له يكون
فيها فائدة على المصرف ولكن خارج جلسة الهيئة العامة كونه لا يتوجب الخروج عن بنود جدول
الأعمال مع تقديمها الثناء على جهود الإدارة التنفيذية ممثلة بـ أ. سلطان الزعبي وتواصله المستمر
والدؤوب مع بنك الإسكان في موضوع الضرائب فهذا الأمر

يعالج مع الجهات الحكومية، ولم يكن بالإمكان اتخاذ أي إجراء أو الاعتراض على التكليفات الضريبية والتي اعتبرها المصرف غبناً إلا بعد دفع قيمة التكليف ، وسيتم الإفصاح عن ذلك ضمن بيانات الربع الأول مع المبالغ المرصودة في ذمم مدينة ومخصصات المخاطر المحتملة، في حين وبعد إقرار المبالغ النهائية مع المالية سيتم التعاون مع الشريك الاستراتيجي لمعالجتها .

كما أضافت رئيسة الجلسة و فيما يتعلق بموضوع الإفصاح عن الضرائب، أن بنك الإسكان مشكوراً قد تحمل رواتب أ. سلطان الزعبي ونائبه أحمد عليوات، بدءاً من عام 2013 ، وذلك تقديراً منه لظروف الأزمة في سورية ومحاولة منه لتخفيف العبء عن المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، والمفترض أن الضرائب كانت تقتطع في المملكة الأردنية الهاشمية من رواتبهم ، وأضاف أنه غاب عن علم القائمين على إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية أنه يوجد في القانون السوري ما ينص على أن أي أجر يتقاضاه أي شخص حتى وإن كان من خارج الجمهورية العربية السورية، ولكنه نظير لعمل يتم داخل سورية،مما يترتب عليه ضريبة دخل على أساس ما يصرف بالخارج ، وعليه تمت مطالبة المصرف من قبل الدوائر المالية بقيمة هذه الضرائب، وهذه المطالبات موضوع أخذ ورد مع الدوائر المالية من خلال رفع الطعون والاعتراض عليها بشكل أصولي.

كما تحدث المساهم السيد محمد عبد القادر قبنض /2.022/سهم، موجهاً الشكر للأستاذ سلطان الزعبي عن فترة عمله لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل، كما تقدم بالتهنئة والمباركة للسيد فادي جليلاتي على تعيينه بمنصبه الجديد كرئيس تنفيذي للمصرف في المرحلة المقبلة.

المساهم السيد إبراهيم صبحي طرحه /17/سهم: أثنى على أداء البنك ووصفه بأنه عمل جيد جداً، مع مباشرته بالتحدث عن سياسة البنك بشكل عام، في حين أكدت رئيسة الجلسة عن ضرورة الإلتزام ببنود جدول الأعمال و عدم الخروج عنه و عدم الحديث في أي موضوع غير مدرج على جدول الأعمال.

تحدث المساهم السيد محمد ربحي محمد مرعي الأحمر /500/سهم، واستهل حديثه بتوجيه الشكر للإدارة السابقة، وقدم التهنئة للسيد فادي جليلاتي بمنصبه الجديد كرئيس تنفيذي في المرحلة المقبلة، وقدم مقترح لجهة رفع سفر الفائدة على قيمة الإيداعات لدى البنوك سواء بالعملة السورية أو الأجنبية كون الدولة تعاني من تبعات قانون قيصر وفيروس كورونا، كذلك اقترح أن يتم تسهيل عمليات السحب من المصارف بشكل عام دون تحديد سقوف للسحوبات في حين طلبت رئيسة الجلسة بأن يتم توجيه الاقتراحات إلى مندوبي مصرف سورية المركزي الحاضرين في الجلسة لنقل هذه المقترحات إلى السيد حاكم مصرف سورية المركزي للدراسة .

تحدث المساهم السيد محمد أيمن مصطفى قوصرة /10/سهم: و الذي أثنى على الضوابط التي وضعت لجهة إدارة المناقشات خلال الجلسة ، مشيراً إلى أن الأرباح المحققة هي من القطع البنيوي،

كما اقترح أن يتم تفصيل أرباح التسهيلات الائتمانية بشكل منفصل عن أرباح الخدمات المصرفية، عن أرباح التحويلات الخارجية .

حيث بينت رئيسة الجلسة بأن هذا التفصيل مذكور ضمن التقرير.

القرار الأول: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2020 وفق ما جاء فيها .

صُدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات وتحديد تعويضاتهم

استناداً للقوانين النافذة لاسيما قانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 وتعديلاته وكذلك قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، يجب إخضاع البيانات المالية للمصارف إلى تدقيق من مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي.

كما أن المادة /16/ من النظام الأساسي للشركة قد أشارت إلى أن الهيئة العامة تقوم بتعيين مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الاختصاص والسمعة الجيدة والمشهود بنزاهتها وكفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية مفوضاً خارجياً لمراقبة وتدقيق حسابات المصرف ضمن معايير المحاسبة الدولية.

وبعد المناقشة ومداخلات السادة المساهمين، عرضت رئيسة الجلسة على السادة المساهمين ترشيح السيد فرزت العمادي كمدقق لحسابات الشركة وذلك لعام 2021، وقد تم انتخابه مدققاً للحسابات للعام 2021 ووافق الحضور على التعيين

كما اقترحت رئيسة الجلسة تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب، على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية وإجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي ونصف سنوي واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد والتسليف ذات الصلة وقد تمت الموافقة على ذلك .

القرار الثاني: الموافقة على انتخاب السيد فرزت العمادي ليكون مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2021، لما له من خبرة جيدة وسمعه حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة لدى الجهات المعنية، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الخامس: إقرار تعيين السيد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري عضو مجلس ادارة ممثلاً عن نفسه في المركز الشاغر لشغور العضوية عن الفترة المتممة لولاية المجلس التي تنتهي في 2024/10/26.

بينت رئيسة الجلسة أنه عملاً بالمادة \149، الفقرة\1\، من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وموافقة السادة مصرف سوريا المركزي بموجب كتابهم رقم 489/ 16/ ص، تاريخ 2021/01/20 على تعيين السيد مصطفى العبد الله الكفري في عضوية مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل وذلك لشغور مركز العضوية وذلك عن الفترة المتبقية لولاية المجلس.

علماً أن السيد مصطفى العبد الله الكفري هو من الجنسية السورية وحاصل على درجة دكتوراه دوله في العلوم الاقتصادية عام 1980 من المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط (SGPiS) وارسو / بولندا، ولديه خبرة تزيد عن 11 عاماً في مختلف مجالات العمل المصرفي، وكان قد شغل عميداً لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، ومديراً عاماً لهيئة الاستثمار السورية سابقاً، ويشغل حالياً منصب استاذ في جامعة قاسيون الخاصة. حيث أوصت رئيسة الجلسة للهيئة العامة بإقرار تعيينه عن الفترة المتبقية لولاية المجلس والتي ستنتهي بتاريخ 2024/10/26.

القرار الثالث: إقرار تعيين السيد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري عضواً في مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ممثلاً عن نفسه في المركز الشاغر عن الفترة المتممة لولاية المجلس التي تنتهي في 2024/10/26.

<u>صُدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع</u>

البند السادس: المصادقة على تعويضات مجلس الإدارة لعام 2020 والبحث في تعويضات لعام 2021.

بينت رئيسة الجلسة أنه استناداً إلى أحكام المادة /156/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 والمتعلقة بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وعملاً بأحكام المادة \11\، الفقرة \6\من النظام الأساسي للمصرف، فإن قيمة تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2020 قد بلغت / 72,700,000 / ل.س وهي تتضمن بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس. حيث يتقاضى كل عضو عن كل جلسة لمجلس الإدارة تعويض وقدره مليون ليرة سورية قبل اقتطاع الضريبة، في حين يصل لعضو مجلس الإدارة مبلغ بحدود 895 ألف ليرة سورية، بعد اقتطاع الضريبة. و يتقاضى العضو أيضاً مبلغ 700،000 ل. س ، سبعمائة ألف ليرة سورية لا غير كبدل عن حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أما فيما يتعلق بتعويضات عام 2021 فقد أوصى المجلس بزيادة هذه التعويضات عن عام 2021 بزيادة نسبتها 150% عن التعويضات المقرة سابقاً باجتماع الهيئة العامة بتاريخ 14\5\2018 و بحيث يصبح يتقاضى كل عضو عن كل جلسة لمجلس الإدارة مبلغ وقدره 2,500,000 ل.س (مليونان ونصف ليرة سورية) قبل اقتطاع الضريبة، مع صرف مبلغ وقدره 1،750،000 ل.س ، مليون وسبعمائة وخمسون ألف ليرة سورية كبدل عن حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك أسوة ببنك قطر الوطني وبنك سوريا والخليج والبنك الأهلي الذين هم بصدد رفعها حالياً. ومجلس الإدارة قد تقدم بهذا الطرح في ظل توزيع أرباح للمساهمين بنسبة 60%، بالإضافة أن نقطة هامة هي أن من ساهم في صناعة هذه الأرباح هم موظفي المصرف الدولي للتجارة والتمويل والذين أيضاً قد تم منحهم زيادة على أجورهم الأصلية بنسبة 115% عدا عن المنح والمكافآت التي تصرف لهم و بالتالي وصلت النسبة الإجمالية للزيادة المقرة لهم بحدود 150%، وعلى أساس ذلك تم تقدير نسبة الزيادة على التعويض لأعضاء المجلس.

في حين **اعترض** أحد المساهمين على مقترح زيادة التعويضاتات عن عام 2021 بنسبة 150%.

و عليه عرض الموضوع للتصويت و تمت الموافقة بالأغلبية .

القرار الرابع: المصادقة على تعويضات عام 2020 المبينة أعلاه، واعتماد تعويضات عام 2021 بزيادة وقدرها 150% عن التعويضات المقرة سابقاً باجتماع الهيئة العامة بتاريخ 14\5\2018 و بما يخص بدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة ، وبدلات حضور اللجان المنبثقة عنه .

صُدق القرار بالأغلبية بنسبة 53% من الحضور الممثل في الاجتماع

البند السابع: تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .

أشارت السيدة الدكتورة رئيسة الجلسة إلى أنه تم تكوين احتياطي خاص للعام 2020 بمبلغ /480,410,716/ ليرة سورية استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 بما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح (خسائر) فروقات القطع غير المحققة. وبعد تكوين الاحتياطيات يتم تدوير مبلغ /3,294,895,856/ ليرة سورية إلى الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها /3,418,978,162/ ليرة سورية ومبلغ /38,222,531,139/ ليرة سورية الذي يمثل أرباح فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة ليصبح رصيدها /55,505,480,050/ ليرة سورية.

و عليه أوصت رئيسة الجلسة بالمصادقة على تكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين النافذة ووفق ما ورد بمتن هذا البند.

القرار الخامس: المصادقة على تكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين النافذة

صُدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند الثامن: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31:

بينت رئيسة الجلسة أنه وفقاً لأحكام المادة /168/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة باطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة انعقادها العادية السنوية وبما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2020/12/31 . ونظراً لكون البيانات المالية المدققة والمعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة ومن مدققي الحسابات والتي لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الادارة من أي نوع كان كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب قانونية.

تمت التوصية للهيئة العامة للمصرف لإبراء ذمة السيد رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2020/12/31.

القرار السادس: الموافقة على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن السنة المالية 2020 إبراءً عاماً وشاملاً .

صُدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

البند التاسع: زيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة / 3.150.000.000 / ل.س عن طريق ضم الأرباح المدورة أي ما يعادل نسبة 60% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف

بعد الزيادة /8.400.000.000 / ل.س وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية بالإضافة إلى تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي.

بينت رئيسة الجلسة أنه وفقاً لأحكام المادة رقم /1/ من القانون رقم /3/ لعام 2010 والمتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال المصارف، فإن مجلس الإدارة وبناء على نتيجة أعمال عام 2020 والتي بلغت فيها الأرباح المحققة ما يعادل /3,294,895,856/ ليرة سورية ليصبح رصيد الأرباح المدورة المحققة /3,418,978,162/ ليرة سورية فإن مجلس الإدارة يوصي للهيئة العامة بالموافقة على إصدار أسهم مجانية بقيمة /3,150,000,000/ ليرة سورية (/31,500,000/ سهم) عن طريق ضم الأرباح المدورة. أي ما يعادل ما نسبته 60% من رأس المال الحالي (بواقع ستة أسهم مجانية لكل عشرة أسهم) ليصبح بذلك رأسمال المصرف بعد الزيادة /8,400,000,000/ ليرة سورية. وذلك بعد أن تم الحصول على موافقة السادة مصرف سورية المركزي بموجب كتابهم رقم

المصرف الدولي للتجارة و التمويل
The International Bank For Trade & Finance

3189\16\ص، تاريخ 1\6\2021 على زيادة رأسمال أصولاً، هذا و سيتم السير بإجراءات الزيادة بعد الحصول على موافقة الجهات الوصائية وموافقة الهيئة العامة على ذلك. مع ضرورة تعديل النظام الأساسي للمصرف تبعاً لذلك.

القرار السابع: وافقت الهيئة العامة على زيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية كل حسب مساهمته برأسمال الشركة بقيمة/ 3.150.000.000 / ل.س عن طريق ضم الأرباح المدورة أي ما يعادل نسبة 60% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /8.400.000.000 / ل.س و ذلك بعد أن تم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي بموجب كتابهم رقم 3189\16\ص، تاريخ 1\6\2021 على زيادة رأسمال أصولاً، مع السير بإجراءات الزيادة بعد الحصول على موافقة الجهات الوصائية مع الموافقة على تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للمصرف

<u>صُدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع</u>

بانتهاء مناقشة كامل بنود الاجتماع تحدث كل من رئيسة الجلسة وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين مشيدين بدور المصرف والنتائج التي حققها ، كما أشادوا بالإدارة التنفيذية السابقة ممثلة بـ أ. سلطان الزعبي وتمنوا له النجاح والتوفيق الدائم ،مع شكرهم عن الجهود المبذولة من قبله خلال السنوات السابقة التي قضاها في إدارة المصرف ، كما تمنوا النجاح والتوفيق للأستاذ فادي جليلاتي في إدارته للمصرف في المرحلة المقبلة ،كما شكرت رئيسة الجلسة جميع المساهمين وعلى رأسهم الشريك الاستراتيجي بنك الإسكان الذي لا يألوا جهداً في تقديم كل الدعم للمصرف مع تقديم الشكر أيضاً لمندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي و قد أختتمت أعمال الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ، بتمام الساعة 1,20 من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق لـ 22 من شهر حزيران لعام 2021.

مقرر الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
المحامي حسن الصمادي	جهاد الكبة/ نوران العيطة	هيثم الحسين / ربا عساف

رئيسة الجلسة

ديالا الحج عارف

صورة طبق الأصل

رقم الوارد 808
التاريخ 2021/06/28
سوق دمشق للأوراق المالية